محمد مصدق في الحكم: الحرب الباردة في الساحة الإيرانية.. وجذور الثورة

السبت 28 مارس 2015

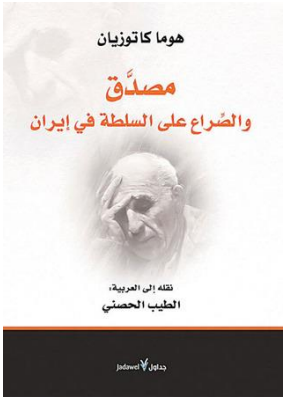

مؤلف الكتاب هوما كاتوزيان، عالم اجتماع، ومؤرخ، واقتصادي، إيراني. مختص في الدراسات الإيرانية، ومدرس للتاريخ الإيراني في جامعة أوكسفورد.

المصدر: https://goo.gl/6kxbtD

خالد بشير – التقرير

هذا الكتاب هو ترجمة سياسية لمحمد مصدّق (1882 – 1967)، رئيس وزراء إيران في بداية خمسينيات القرن العشرين، وهو أيضًا تاريخ، وصفي وتحليلي، للحركة الشعبية في إيران. إنه رواية وتحليل لأفكار وأحداث وشخصيات حركة سياسية نشأ حولها الكثير من الجدل، ولا زال.

خلال الثلاثينيات ووصولًا إلى الحرب العالمية الثانية، كانت العلاقات الإيرانية الألمانية، على كافة المستويات، في تصاعد مستمر. وخوفًا من هذا التصاعد، ومن النشاط الألماني (الدبلوماسي والعسكري) على الأراضي الإيرانية، وبعد وقوع ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق (التي سارعت بريطانيا إلى إجهاضها)، سارع الحلفاء إلى احتلال إيران؛ حيث كان هدف الحلفاء الأساس من احتلال إيران هو الحيلولة دون وقوع البلد (والمنطقة) بين أيدي القوات المؤيدة للألمان من الداخل أو الخارج.

وهنا، يقدم كاتوزيان تحليلًا جيوسياسيًا لاحتلال الحلفاء إيران؛ حيث يرى بأن الاحتلال قد ضمن أيضًا استمرار تدفق النفط نحو بريطانيا من الخليج الفارسي، وجعل من الممكن شحن إمدادات حيوية إلى الاتحاد السوفييتي وذلك بشكل أساسي عن طريق شبكة السكك الحديدية العابرة لإيران.

وهكذا، في 1941، غُزِيت إيران غزوًا مزدوجًا من جانب الاتحاد السوفييتي شمالًا وإنجلترا جنوبًا، وأُجبر رضا خان، ذو الميول الألمانية القوية، على التنازل عن العرش لولي عهده الشاب محمد رضا بهلوي والذهاب إلى المنفى. وكما حدث مع سلفه محمد علي في مصر، في معاهدة

لندن 1840، فقد اتفق السوفييت والإنجليز على الإبقاء على هيكل الدولة الاستبدادية التي أسسها رضا شاه؛ حفظًا للأمن وضمانًا للاستقرار، كما أن هذا سيضمن استمرار إمدادات النفط الإيراني الرخيص لقوات الحلفاء وخاصة القوات البريطانية في هذه المرحلة الخطيرة من مراحل الحرب العالمية الثانية.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت إيران ذات أهمية بالغة لدى الولايات المتحدة وبريطانيا؛ إذ كانتا تعتبران النفط الإيراني مصدرًا رئيسًا لهما لإعادة البناء الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب. بالإضافة إلى أن رياح الحرب الباردة قد بدأت بالهبوب (مع معاهدة يالتا، وستار تشرشل الحديدي، ومبدأ ترومان) حيث ساد الخوف من تحول إيران إلى منطقة نفوذ سوفيتي.

كانت تلك فترة عودة "محمد مصدّق" إلى ممارسة الحياة السياسية في إيران. وقبل ذلك، كان مصدق قد قطع طريقًا طويلًا قبل أن يصل إلى مركز صنع القرار. نشأ مصدّق كأحد أفراد النخبة الإيرانية الحاكمة باعتباره ابن أحد موظفي الدولة الإيرانية (كان أبوه يشغل منصب وزير دفتر).

بدأ الطريق في عمر الـ 24 إبان انتخابه نائبًا عن أصفهان في البرلمان الإيراني عام 1906. بعدها، سافر إلى فرنسا للدراسة ومن ثم إلى سويسرا لتقديم أطروحة الدكتوراه في القانون الدولي، وشغل بعد ذلك منصب وزير المالية في حكومة أحمد قوام (1921)، ولاحقًا، منصب وزير للخارجية في حكومة مشير الدولة (1923).

بعدها، أعيد انتخاب مصدق نائبًا في البرلمان، فكان أن ظهرت ميوله المعادية للعسكر والعسكرة بأن صوت ضد انتخاب "رضا خان شاه" على إيران عام 1925. وتوّج مصدق نضوجه السياسي بقيادة الجبهة الوطنية أو "جبهة ملّي" التي أسسها سويًا مع الدكتور حسين فاطمي وأحمد زراكزاده وعلي شاكان وكريم سنجابي.

عاد مصدّق بعد سقوط ديكتاتورية رضا شاه بهلوي في 1941، في وقت كانت الحركات الشعبية قد بدأت تعبر فيه عن الاستياء الإيراني للاستعمار البريطاني والأنظمة الدمى.

في أواخر الأربعينيات، قاد الدكتور محمد مصدق الحركة لتأميم النفط الإيراني. ولاقت حركته تأييدًا واسعًا من قبل الشعب الإيراني وأجبرت الشاه على تعيينه رئيسًا للوزراء عام 1951، بعد أن انتخبه البرلمان الإيراني في 28 أبريل 1951 رئيسًا للوزراء. وكرسّت حكومة مصدّق، ذات الـ 27 شهرًا، جهدها على تحقيق القانون الجديد، وأصبحت تواجه المؤامرات المشتركة من البلاط ورجال الدين المحافظين. خلافًا لأطروحة دي بيلاجيو الأخيرة (في كتابه وطني من بلاد فارس)، يؤكد كاتوزيان بأن مصدّق قد جاء إلى الحكومة الإيرانية قائدًا لثورة مدنية حقيقية، ولم يكن مدبرًا

لانقلاب يضع النياشين والرتب والأوسمة على بزته العسكرية (كما كان الحال في بلدان أخرى في الشرق الأوسط).

ويرى كاتوزيان في برنامج مصدّق السياسي اللاحق (وأهم ما فيه تأميم النفط) امتدادًا لما عاشه خلال نشأته خلال زمن كانت فيه عداوة متزايدة، بين النخبة الإدارية المتعلمة وبين جمهور سياسي أوسع منها بكثير، ضد سياسة ناصر الدين شاه لمنح الامتيازات التجارية لقوى أوروبية.

عند وصوله للحكم، كان مصدّق معاديًا للشاه والبريطانيين المتحالفين معه، ومُصِرًّا على صيغته المزدوجة لتحرير إيران: الاستقلال الخارجي، وكان التحكم في النفط أهم دلائله، وديمقراطية برلمانية قوية في الداخل، مع الدعوة لأن يكون الشاه ملكًا على النمط الإنجليزي، يملك ولا يحكم.

بالإضافة إلى الإصلاحات (الاقتصادية والسياسية والدستورية والقضائية والعسكرية ... الضمان الاجتماعي، تنظيم الإيجارات، استصلاح الأراضي)، كان تأميم النفط وإيقاف الامتياز البريطاني في قطاع النفط هو المشروع الأهم في برنامج مصدّق؛ حيث مثل تأميم النفط البداية الاستراتيجية نحو الحصول على استقلال البلاد وإنشاء نظام ديمقراطي. وبكلمات مصدّق: "كان الصراع المميز للناس ضد شركة النفط الأنغلو- إيرانية، والذي كنت أحد قادته، قد حطّم، وسيحطم سلسلة الاستعمار في الشرق الأوسط".
ويعتبر كاتوزيان أن الدافع الأقوى خلف تأميم النفط كان سياسيًا أكثر منه اقتصاديًا؛ لقد جادل مصدّق وزملاؤه أنه طالما أن شركة أجنبية قوية وكبيرة تملك أهم صناعة حديثة في البلاد وتتحكم فعليًا بإحدى محافظاتها وتتدخل في سياستها لتدافع عن مصلحة الشركة وتقويها، فإنه من غير الممكن إنشاء حكومة سيادية أو ديمقراطية.

ويقر كاتوزيان بأن التأميم لم ينجح بكل معنى الكلمة، ولكنه يرى أنه:
وضع إيران في قيادة صناعتها النفطية ومواردها، على الأقل في الحدود القانونية، وأدى إلى خلق شركة النفط الإيرانية الوطنية، والتي نمت أهميتها وعملياها في العقود التالية، وكانت مستعدة لإدارة الصناعة عندما انتكس اتفاق اتحاد الشركات.

حتى اتفاق اتحاد الشركات، الذي فرض على إيران في أعقاب هزيمة مصدّق، دمر احتكار شركة النفط الأنغلو- إيرانية وأسس مشاركة الأرباح بالمناصفة (كما كان الحال بين أرامكو والمملكة السعودية)، وكلاهما أكثر نفعًا بكثير لإيران من الاتفاق التكميلي.

خسرت الحكومة البريطانية معظم امتيازاتها فوق الدبلوماسية ونفوذها في البلاد، وهي خسائر لا يوازيها نفوذ أمريكا المتزايد بعد الانقلاب.

لم يكن تخوف البريطانيين، وتبعهم الأمريكيون في ذلك، قائمًا على إدراك التبعات الاقتصادية لعملية التأميم تلك، بل كان الخوف أساسًا من سيطرة وطنية على مورد ضخم من موارد الطاقة العالمية، وتخوَّف الأمريكيون أكثر على انتقال حمى الرغبة الوطنية في السيطرة على موارد الطاقة إلى بلدان أخرى تسيطر شركاتهم على موارد النفط فيها كإندونيسيا وفنزويلا والعراق.

وفي ما وراء الجدالين القانوني والتقني الصرفين (فيما يتعلق بتأميم النفط وإنهاء الاتفاقية مع الشركة البريطانية)، كانت الحكومة البريطانية خائفة بجدية من انتشار مرض "المصدّقية" في الشرق الأوسط العربي الذي ما زالوا يسيطرون عليه، ورؤوا فيه خطرًا على موقعهم في قناة السويس أيضًا، خصوصًا بالنظر إلى شعبية مصدّق العملاقة في هذه البلدان. لقد بدا تأميم النفط ضربة خطيرة لموقع الإمبراطورية البريطانية وهيبتها حول العالم.

وهكذا، جاءت اللحظة الحاسمة: وقع الانقلاب على حكومة الزعيم الإيراني محمد مصدّق يوم 19 أغسطس عام 1953، بعد أن احتدم الصراع بين الشاه ومصدّق في بداية شهر أغسطس من عام 1953، فهرب الشاه إلى إيطاليا عبر العراق. وقبل أن يغادر، وقّع قرارين: الأول يعزل مصدّق، والثاني يعين الجنرال فضل الله زاهدي محله.

قام زاهدي في 19 أغسطس 1953 بقصف منزل مصدّق وسط مدينة طهران، في حين قام كرميت روزفلت، ضابط الاستخبارات الأمريكي والقائد الفعلي للانقلاب، الذي أطلقت المخابرات المركزية الأمريكية عليه اسمًا سريًا هو عملية أجاكس "Operation Ajax"، بإخراج "تظاهرات معادية" لمصدّق في وسائل الإعلام الإيرانية والدولية.

وتم الانقلاب، الذي لخصته عبارة إحدى وسائل الإعلام الأمريكية بجملة: "Iranian oil ! may again flow westward". "النفط الإيراني قد يتدفق باتجاه الغرب مرة أخرى".

أعطت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا دعمًا كاملًا للنظام الجديد منذ البداية. وفي تشرين الثاني 1955، أدخلوا إيران في حلف بغداد. وبدأت الولايات بتقديم منح اقتصادية كبيرة بالإضافة إلى الدعم العسكري بعد الانقلاب مباشرة (تحت مظلة مبدأ إيزنهاور " Eisenhower Doctrine"). وقد أدى اتفاق اتحاد شركات النفط التكميلي لعام 1954 إلى زيادة عائدات النفط السنوية، وقد سمحت هذه التسهيلات المالية للحكومة بصرف مبالغ لا سابق لها على الجيش وقوى الأمن (كما تم تأسيس قوات الحرس الملكي "السافاك"). كل هذا ساهم في تأسيس حكم استبدادي مطلق في إيران ما بعد الانقلاب.

أما عن موقف المؤسسات والحركات الدينية، فقد كان الموقف الرسمي لقُم والحوزات ممثلًا في موقف آية الله كاشاني، الذي رحب بالانقلاب وبعودة الشاه، ودعم حكومة زاهدي، واتهم مصدّق بالخيانة العظمى وطالب بإعدامه. ولكن، في طرف آخر، قامت حركة دينية بقيادة زنجاني بتوحيد صفوفهم مع أحزاب الحركة الشعبية لتنظيم حركة المقاومة الوطنية ضد الانقلاب.

بعد الانقلاب، جاءت المحاكمة؛ حيث اتهم مصدّق بمحاولة قلب الدستور في البلاد. فكانت قضية المدعي القانونية مبنية على الحجة القائلة بأن مصدّق قد ثار ضد الدستور بتجاهله إشعار الإقالة من الشاه، وبحثّه الناس على القيام بعصيان مسلح.

ويرى كاتوزيان أن المحاكمة لم تكن عملية قضائية، ولكن استمرارًا للصراع السياسي بين الشاه والمحافظين من جانب والحركة الشعبية من جانب آخر. لذلك؛ كان يمكن أن تختلف معاملته كثيرًا، لو أنه أظهر أي بادرة تسوية وتصالح تجاه ساجنيه (ولهذا؛ تأخرت المحاكمة أربعة أسابيع)، ولكن الرجل المسن ما كان ليتزحزح قيد أنملة، وكان هذا هو السبب الرئيس لمحاكمته وإدانته. أرسل مصدّق إلى السجن، وأصبح أسطورة في إيران والشرق الأوسط كليهما، والقائد الأول المعادي للاستعمار والإمبريالية في المنطقة، فقد استُشعر تأثيره في مصر والعراق وغيرهما في الشرق الأوسط.

يُلخص كاتوزيلن الموقف، ويقول: "الغرض الحقيقي من المحاكمة كان لشن حملة سياسية علنية، أولا ضد مصدّق شخصيًا، وثانيًا ضد الحركة الشعبية".
لقد كان مصدّق هو الشخصية الأكثر وضوحًا والأكثر ذكاءً والأكثر استحقاقًا التي قدمها التاريخ الإيراني في مواجهة التوسعيين من كل الألوان والعقائد. وبفضله، استطاعت الحركة الوطنية (والتي عرفت بالقوة الثالثة "نيروي سام"، حسب نظرية منظرها خليل المالكي) تقديم نموذج اجتماعي بديل وأسلوب من الحياة الوطنية والاجتماعية مميز عن النموذجين الأمريكي (الشاه) والروسي (الذي كان يمثله حزب تودة) كليهما.

لقد كانت الحركة الوطنية الإيرانية متماهية مع "الحركة الشعبية" والتي كانت ذات حضور وتأثير كبير في التاريخ الإيراني المعاصر، ويخصص لها كاتوزيان الجزء الأهم من العرض والتحليل في كتابه؛ حيث يسلط الضوء على ولادتها وتطورها، ومآلاتها بعد سقوط مصدّق في 1953 وحتى وفاته في 1967.

يرى كاتوزيان أن الحركة الشعبية في إيران هي نزعة اقتصادية اجتماعية طويلة الأمد في التاريخ الإيراني المعاصر، بدأت في أواخر القرن الـ 19، وما زالت تتطور منذ ذلك الوقت. حيث يُرجع

جذور الحركة الشعبية إلى ثورة التبغ (1890) ضد أحد الامتيازات الأجنبية، والثورة الدستورية (والتي توجت بإنشاء أول برلمان عام 1906).

وهو يُناقش تاريخ الحركة الشعبية هنا ضمن سياق نظريته عن التاريخ الإيراني، أي "نظرية الحكم التعسفي". وحسب هذه النظرية: إن الخاصية الأكثر ثباتًا في تاريخ إيران الطويل هي الاستقلال الكامل للدولة عن المجتمع والطبقات الاجتماعية. نتج عن ذلك الحكم التعسفي مكان حكم القانون.

وقد أقنعت الثورات الإيرانية حتى القرن الـ 20 طبقات اجتماعية مختلفة للإطاحة بحاكم تعسفي "غير عادل"، واستبداله بحاكم "عادل". كانت نتيجة ذلك -على نحو ثابت- الفوضى. شارك كل المتنافسين على السلطة المطلقة في السلوك التعسفي حتى قضى واحد منهم على البقية واستعاد الحكومة التعسفية، مما أبهج وأراح الجمهور العادي الذي كان في ذلك الوقت يتوق بيأس إلى السلام والأمن. يفسر هذا، الحلقات الطويلة للحكم التعسفي -الفوضى- في التاريخ الإيراني؛ حيث الفوضى (فتنة، أشوب، هرج ومرج) والحكم التعسفي (استبداد) هما وجهان لعملة يبرر كل منهما الآخر.

وفي تحليله للحركة الشعبية بعد الانقلاب، والذي هو تنقيب في جذور ثورة 1977، يحاول كاتوزيان تفسير اتسام الحركة الشعبية في إيران وارتباطها بالعنف؛ حيث يُرجع ذلك إلى الحكم التعسفي، وازدياد عائدات النفط والطريقة التي وزعت فيها، وأهداف تطوير الاقتصاد السريعة وغير المركزة، والتمدن غير المخطط له والمخطئ، والحراك الاجتماعي المتزايد باستمرار؛ أدت كلها إلى تنامي الغضب الشعبي والقطيعة -حتى بين بعض أكثر المستفيدين من النظام- على الرغم من النمو السريع والمستمر في الدخل الفردي والاستهلاك. أدت هذه العوامل، بالإضافة إلى استحالة وجود أي حركات سياسية سلمية أو دستورية أو ديمقراطية في البلاد، وبتشجيع من الحركات الراديكالية في الغرب، أدت إلى الانتشار الواسع للأيديولوجيات الماركسية اللينينة والإسلامية، وإلى لجوء متزايد إلى التكتيكات العنيفة ضد نظام الشاه. وهو متجلٍ في "الثورة الإسلامية"؛ حيث كان أكثر هدف مشترك شيوعًا بين التنوع الواسع لأولئك الذين قادوا ودعموا ثورة 1977: 1979 -كما كان في الثورة الدستورية قبل 70 عامًا- هو الإطاحة بالدولة التعسفية، والتي اعتقد كلهم تقريبًا بأنها في جيوب الغرب، خاصة أمريكا.